

التكنولوجيا المالية كوسيلة لتعزيز الشمول المالي في عصر ما بعد جائحة covid-19 Fintech As A Way To Promote Financial Inclusion In The Post Covid-19 Era

مرودة كردوسي¹، آسيا سعدان²

¹ طالبة دكتوراه، مخبر تنوع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، الجزائر،

kerdouci.marwal@univ-guelma.dz

² أستاذ، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، الجزائر،

saadane.assia@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2023.12.31 تاريخ القبول: 2023.06.22 تاريخ النشر: 2023.07.05

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في عصر ما بعد جائحة COVID-19 لعينة من الدول في إفريقيا وآسيا، وذلك من خلال إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تساهم في تعزيز الشمول المالي وتحوله إلى الشمول المالي الرقمي، الذي يلعب دورًا مهمًا في التخفيف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأزمة COVID-19. ومن ناحية أخرى فإن توسيع الوصول المالي للأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة يمكن أن يدعم انتعاشًا أكثر شمولاً. وعلى الرغم من الإيجابيات التي توفرها هذه الإمكانيات التي تتمتع بها دول الدراسة في ظل جائحة COVID-19 إلا أنه في نفس الوقت من الممكن أن تسرع من مخاطر الاستبعاد المالي الموجودة مسبقًا، كما تؤدي إلى مخاطر جديدة على قطاع التكنولوجيا المالية نفسه.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي الرقمي، الشمول المالي التقليدي، التكنولوجيا المالية.

تصنيف JEL: E4 , G29 , G2

Abstract : This study aims to highlight the role that fintech plays in promoting financial inclusion in the post-COVID-19 era of a sample of countries in Africa and Asia, through an analytical descriptive approach. The study found that fintech contributes to enhancing financial inclusion and its transformation into digital financial inclusion, which plays an important role in mitigating the economic and social impact of the COVID-19 crisis. On the other hand, expanding financial access for low-income families and small businesses can support a more inclusive recovery. Despite the positives these possibilities offer under the COVID-19 pandemic, at the same time they can accelerate pre-existing financial exclusion risks and lead to new risks for the fintech sector itself.

Keywords: digital financial inclusion, traditional financial inclusion, fintech.

Jel Classification Codes: G2, G29, E4.

1. مقدمة

تعمل التكنولوجيا المالية على تغيير طريقة تقديم الخدمات المالية للشركات الصغيرة والأسر ذات الدخل المنخفض. تقليدياً، يتم تقديم الخدمات المالية من قبل البنوك ووكلائها، مؤسسات التمويل الأصغر والأنظمة غير الرسمية (الاعتماد على الأقارب أو نوادي الإقراض الأصغر أو مقرضي الأموال) -مع منافسة محدودة في كثير من الأحيان- في الغالب على إجراءات تحويل النقد والتفاعلات وجهاً لوجه مع مزود الخدمة المالية. ومع تطوير أدوات التمويل الرقمي التي يمكن الوصول إليها من الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر، تقل الحاجة إلى التفاعلات وجهاً لوجه إلى حد كبير، حيث عززت قيود التنقل لجائحة COVID-19 من هذه الفوائد لتوسيع الخدمات المالية الرقمية. كما يساعد تطوير المنصات الرقمية، التي يمكن أن تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات المالية على تعظيم القيمة للعملاء من خلال تسهيل مقارنة الأسعار ومدى ملاءمة المنتجات والخدمات التي تقدمها شركات مختلفة.

تعمل التكنولوجيا على تغيير مشهد القطاع المالي، وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية بطرق عميقة، وقد كانت هذه التغييرات جارية منذ عدة سنوات، وتؤثر على جميع بلدان العالم تقريباً، فخلال جائحة COVID-19، خلقت التكنولوجيا فرصاً جديدة للخدمات المالية الرقمية لتسريع وتعزيز الشمول المالي، وسط تدابير التباعد الاجتماعي والاحتواء. في الوقت نفسه، أصبحت المخاطر الناشئة قبل COVID-19 مع تطور الخدمات المالية الرقمية أكثر أهمية. ومما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بعد جائحة

Covid-19؟

الأسئلة الفرعية:

- متى ازداد التوجه نحو تحقيق الشمول المالي؟
- هل تزيد التكنولوجيا المالية من الشمول المالي؟
- هل تعمل شركات التكنولوجيا المالية على تعطيل مقدمي الخدمات المالية؟
- ما هي المخاطر التي يمكن أن تخلقها التكنولوجيا المالية على الشمول المالي؟

الفرضيات:

- ازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول.
- تؤثر التقنيات المالية الحديثة إيجاباً على معدلات الشمول المالي وخصوصاً في المناطق الريفية والناحية، من خلال الحلول التي تقدمها كالهوية الرقمية.
- تتعاون شركات التكنولوجيا المالية بشكل متزايد مع مقدمي الخدمات المالية (البنوك) للاستفادة من خبراتها لتوسع، وتزودها بأحدث المنصات للوصول إلى عملاء جدد.
- تهدد التكنولوجيا المالية الخدمات المالية الأساسية وتدفعها إلى الابتكار حتى تحافظ على أهمية الدور الذي تقوم به.

أهمية الدراسة : تجلت أهمية هذه الدراسة في إبراز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في عصر ما بعد جائحة COVID-19 لعينة من الدول في إفريقيا وآسيا، بالإضافة إلى إبراز المخاطر التي يمكن أن تخلقها التكنولوجيا المالية على الشمول المالي. **أهداف الدراسة :** تقديم نظرة شاملة عن العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، إظهار مدى قدرة الخدمات المالية الرقمية على مساعدة الدول لمواجهة جائحة Covid-19 وتبسيط الضوء على المخاطر التي يمكن أن تخلقها التكنولوجيا المالية للشمول المالي.

2. التطورات العالمية الأخيرة للشمول المالي

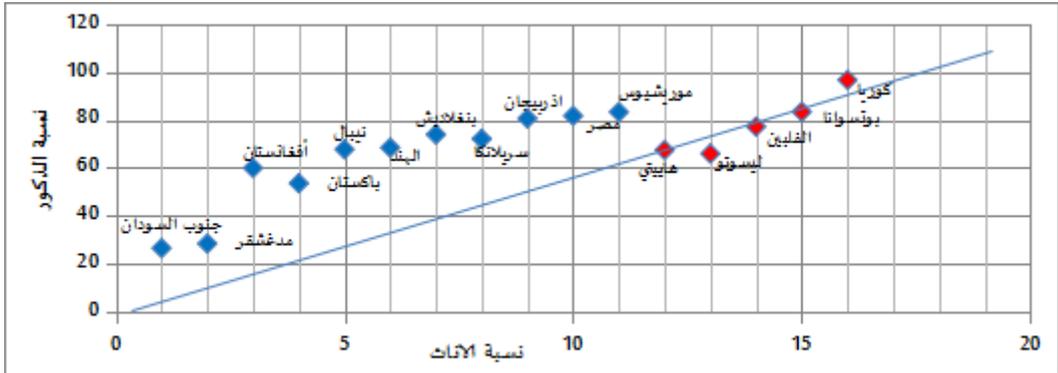
منذ فترة طويلة قبل أزمة COVID-19 وفي عام 2008 بدأ التحالف من أجل الشمول المالي (AFI: The Alliance for Financial Inclusion) وهو شبكة عالمية من صانعي السياسات، حيث حدد أهدافه الرئيسية في إعلان مايا في عام 2011. ركز قادة مجموعة العشرين G20 أيضًا على الشمول المالي في قمة سيول في عام 2010، وصادقوا على ذلك من خلال خطة عمل الشمول المالي (FIAP : Financial Inclusion Action Plan) وإنشاء الشراكة العالمية للشمول المالي (GPII : the Global Partnership for Financial Inclusion). في عام 2015، اعتمدت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، حيث يظهر الشمول المالي بشكل بارز. في عام 2016، حدد AFI و GPII التكنولوجيا باعتبارها جانبًا أساسيًا من الشمول المالي، مما أدى إلى إنشاء مسار عمل جديد، وتكنولوجيا مالية للإدماج المالي. في عام 2018، في اجتماعاتهم السنوية في إندونيسيا، أطلق صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank) أجندة بالي للتكنولوجيا المالية، التي تحدد المبادئ العامة للتطوير الآمن للتكنولوجيا المالية، بما في ذلك دعم الشمول المالي. وقد سلطت جائحة COVID-19 الضوء على كيفية تسخير الشمول المالي الرقمي للاستجابة للأزمة وكيف ستؤدي الأزمة بدورها إلى تسريع الشمول المالي الرقمي. وقد أثرت تغييرات أساسية في تطوير التكنولوجيا المالية: توليد البيانات الهائل، التقدم في خوارزميات الكمبيوتر وزيادة قوة المعالجة، وقد تم تسهيل ذلك من خلال شبكة النطاق العريض عالية السرعة، الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي التي مكنت من تحليلات البيانات الكبيرة، وتكنولوجيا بلوكشين.

أدى الاهتمام الدولي إلى تحفيز جمع البيانات وتحليلها بشأن الشمول المالي على مستوى البلدان. حيث اعتمدت الدراسات الحديثة إلى حد كبير على أعمال المسح في البلدان الفردية، أو على مقاييس فردية للشمول المالي، مثل عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي والحسابات المصرفية للفرد. (patrick, 2008; Thorsten et al., 2007) وقد سمح إطلاق قواعد البيانات مثل مسح الوصول المالي (FAS) التابع لصندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات المؤشر العالمي للبنك الدولي (Demirguc-Kunt & Klapper, 2012) بتطوير واستخدام المزيد من المقاييس المركبة متعددة الأبعاد للشمول المالي، مع مراعاة الجوانب المختلفة الوصول والاستخدام من قبل الأسرة والشركات، وهذا بدوره فتح الطريق لتحليل تأثير الاقتصاد الكلي ومحركات الشمول المالي. (Amidžić et al., 2014; Cámara & Tuesta, 2017; Elena & Yang, 2018; Era, Deng, et al., 2015; Era, ji, et al., 2015; Ratna et al., 2015)

1.2 الإنفاق: المدفوعات الرقمية

تعتبر المدفوعات الرقمية الأداة الأكثر شيوعاً للشمول المالي ويمكن توقع تسارعها خلال حقبة ما بعد COVID-19، كما تتطلب خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول الناجحة، شبكة كبيرة بما يكفي من المستخدمين والقدرة على ربط المعاملات النقدية والمعاملات المالية عبر الهاتف المحمول والتي أحرزت تقدماً مذهلاً حتى الآن في بعض أجزاء العالم. حيث أكد أصحاب المصلحة، خاصة في إفريقيا، على عامل الراحة باعتباره أكثر الجوانب فائدة للأموال عبر الهاتف المحمول: تكلفة الاستثمار منخفضة (يمكن أن تكون الهواتف المحمولة الأساسية كافية، والهواتف الذكية ليست ضرورية)، سهولة الاستخدام ومتاحة في أي مكان، كما أنه أكثر أماناً مقارنة باستخدام النقود، لأنه يقلل من مخاطر السرقة. فقد تبدو هذه الفوائد بدائية ولكنها تحويلية لتحسين الحياة اليومية. علاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تضخيم هذه الفوائد حيث تسمح المدفوعات الرقمية للأفراد والشركات بإجراء الخدمات المالية مع الالتزام بالمسافة الاجتماعية الموصى بها للحد من العدوى.

الشكل 1: نسبة البالغين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الهاتف المحمول لسنة 2021



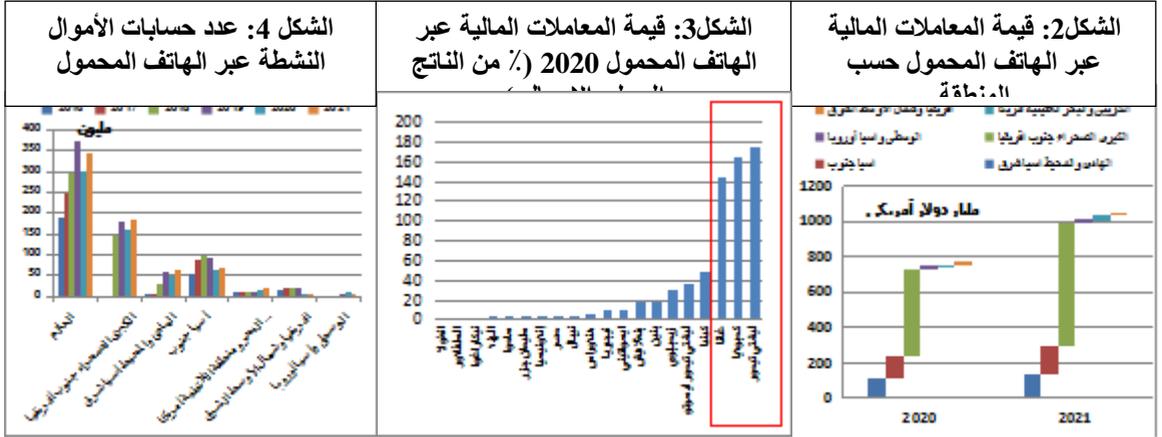
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

bank, W. G20 Financial inclusion indicators.

<https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=g20-basic-set-of-financial-inclusion-indicators>

يشير الشكل أعلاه أن ملكية الهاتف المحمول منتشرة بين الرجال والنساء على حد سواء، على الرغم من أنها أقل بالنسبة للنساء. شهدت إفريقيا وآسيا أكبر زيادة في المدفوعات الرقمية، حيث تصدرت دول شرق إفريقيا والصين والهند حصة الأسد، ففي أفريقيا، اتخذت التكنولوجيا المالية شكل تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول مما أدى إلى خفض تكلفة إرسال التحويلات بنسبة 50%، أما في الصين والهند، دفعت تطبيقات الدفع والرسائل عبر الإنترنت إلى تطوير خدمات التكنولوجيا المالية، في جميع الحالات، كان تطوير الأموال الرقمية مدفوعاً بالجهات الفاعلة النظامية، مثل: M-Pesa في كينيا، Alipay و Pay Wechat في الصين و Paytm في الهند. (GSMA, 2016) وهذا دليل على الأهمية المتزايدة لخدمات الدفع النقدي عبر الهاتف المحمول في البلدان منخفضة

الدخل، كما تشير البيانات من البنك الدولي و GSMA إلى الاستخدام المتزايد للمدفوعات الرقمية، إما باستخدام الهواتف المحمولة أو الإنترنت.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على

- IMF. <https://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C>
- SRD. (2022). *Mobile money transactions value by region in 2020-2021*. <https://www.statista.com/statistics/1139947/mobile-money-accounts/>
- GSMA. (2017). *State of the Industry Report on Mobile Money* (GSMA Mobile Money, Issue. https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2018/05/GSMA_2017_State_of_the_Industry_Report_on_Mobile_Money_Full_Report.pdf
- GSMA. (2018). *State of the Industry Report on Mobile Money*, (GSMA Mobile money, Issue. <https://www.gsma.com/sotir/wp-content/uploads/2020/03/GSMA-State-of-the-Industry-Report-on-Mobile-Money-2018-1.pdf>
- GSMA. (2019). *State of the Industry Report on Mobile Money* (GSMA Mobile money, Issue. <https://www.gsma.com/sotir/wp-content/uploads/2020/03/GSMA-State-of-the-Industry-Report-on-Mobile-Money-2019-Full-Report.pdf>
- GSMA. (2020). *State of the Industry Report on Mobile Money*. https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2021/03/GSMA_State-of-the-Industry-Report-on-Mobile-Money-2021_Full-report.pdf
- GSMA. (2021). *State of the Industry Report on Mobile Money* (GSMA Mobile money, Issue. https://www.gsma.com/sotir/wp-content/uploads/2022/03/GSMA_State_of_the_Industry_2022_English.pdf

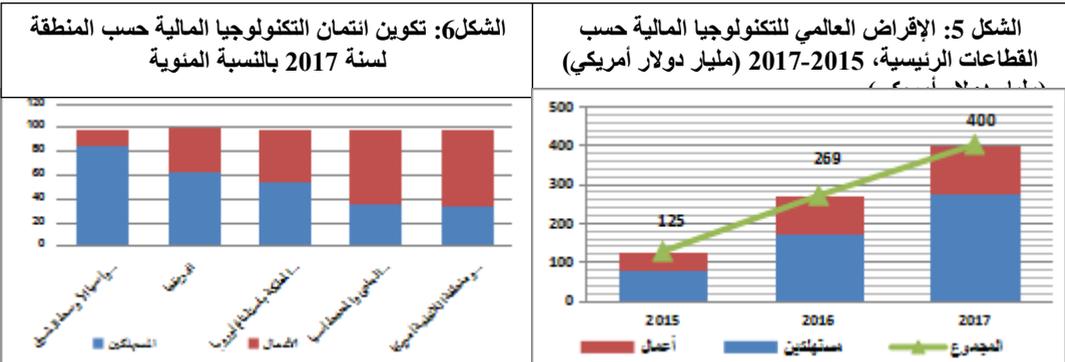
بناء على الشكل رقم (2) تضاعف استخدام الهاتف المحمول للمعاملات المالية بين عامي 2020 و 2021 في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ونتيجة لذلك، تلقى حوالي نصف السكان في البلدان منخفضة الدخل أو أرسلوا تحويلات باستخدام الهواتف المحمولة وذلك سنة 2021. تشكل قيمة المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول الآن جزءًا كبيرًا من النظام المالي، حيث وصلت المعاملات في تيمور ليشتي، كمبوديا وغانا إلى أكثر من 140% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، كما هو مبين في الشكل رقم (3). كما أظهرت التحاليل أن الدول الإفريقية استحوذت على أكبر حصة من قيمة المعاملات وهو ما يبينه الشكل رقم (4).

نتج عن أزمة COVID-19 والاستجابات الحكومية ذات الصلة زيادة النمو في الخدمات المالية الرقمية. التدابير التي أدخلتها العديد من السلطات: خفض الرسوم وزيادة القيود على التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول مثل غانا، وتخفيف قواعد التشغيل البنكي

يمكن أن يسرع التحول نحو الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك المؤسسات المالية التقليدية، علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي إلى زيادة التعاون بين الحكومات ومقدمي خدمات التكنولوجيا المالية لتوسيع نطاق تدابير دعم الحكومات، فعلى سبيل المثال على سبيل المثال، تعمل السلطات البيروقراطية على توسيع مجموعة مقدمي الخدمات المالية لتوجيه العلاقات بين الحكومات لتشمل البنوك الخاصة ومقدمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول للوصول إلى مستفيدين إضافيين. (bank, 2020)

2.2 الإقراض: من بيانات الدفع إلى الإقراض الأصغر

أدى تطوير الأموال عبر الهاتف المحمول والمدفوعات عبر الإنترنت، والتوسع في بيانات المستخدم التي تأتي معها إلى تحفيز الإقراض الرقمي.



- Allmen, E. U. v., Khera, P., Ogawa, S., & Sahay, R. (2020). Digital Financial Inclusion In The Times Of COVID-19. *IMF Blog*. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19>

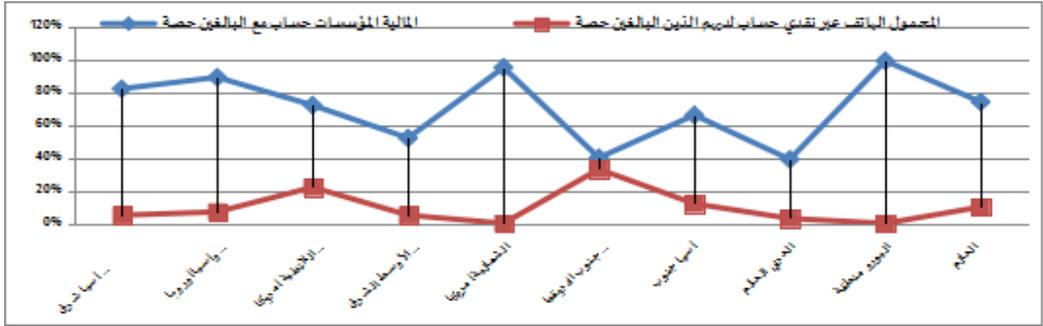
بناء على الشكل رقم (05) لا يزال الإقراض من السوق (أحد مصادر الإقراض الرقمي الذي توجد عنه بيانات قابلة للمقارنة عبر البلدان) صغيراً ولكنه تضاعف من عام 2015 إلى عام 2017، حيث وصل إلى 400 مليار دولار أمريكي، مدفوعة إلى حد كبير بالانتمان الاستهلاكي. لا يزال حجم الإقراض في السوق صغيراً جداً، ومع ذلك، فهو يقل عن 0.5% من إجمالي الناتج المحلي لمعظم البلدان، ففي عام 2017، سيطرت الصين على انتمان التكنولوجيا المالية، تليها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث شكلا معاً 98% من سوق انتمان التكنولوجيا المالية (stijn et al., 2018).

كما بين الشكل رقم (06) أن هناك اختلافات بين البلدان وفقاً لنوع الإقراض، حيث يسود الانتمان الاستهلاكي إلى حد ما في بلدان الشرق الأوسط، آسيا الوسطى والولايات المتحدة، ويهيمن الإقراض التجاري في المملكة المتحدة، ونصف الكرة الغربي خارج الولايات المتحدة وآسيا.

3. دور التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي

تم التأكيد من خلال المقابلات¹ التي أجريناها، على أن التكنولوجيا المالية تدعم الشمول المالي. بصرف النظر عن السرعة العالية والكفاءة الأعلى التي تعود بالفائدة على الجميع، فقد أكد أصحاب المصلحة أن الأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة والمتوسطة تستفيد أيضاً من انخفاض تكلفة الخدمة، ومتطلبات ضمان قليلة أو معدومة لتمديد الائتمان، كما تساعد أجهزة نقاط البيع المتنقلة، الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحصيل المدفوعات الإلكترونية، وبالتالي استخدام المبيعات الموثقة كمؤشر على الجدارة الائتمانية للحصول على الائتمان، كما تدعم حلول التكنولوجيا المالية أيضاً إدارة نقدية أكثر كفاءة.

الشكل 7: استخدام الحسابات المالية الرقمية والتقليدية 2021



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

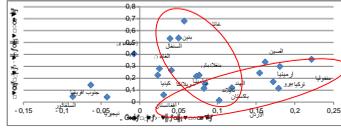
bank, W. (2021). the global Findex database 2021
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/6fa0abd1f7f266f7115adae07278eb97-0050062022/original/Databank-wide.xlsx>

يختلف الشمول المالي الرقمي عبر البلدان والمناطق. فكما هو مبين في الشكل البياني أعلاه، تميل دول الشرق الأوسط إلى استخدام الحسابات بشكل حصري تقريباً في المؤسسات المالية، بينما نادراً ما يتم استخدام حسابات الهاتف المحمول، على العكس من ذلك، فإن حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول أكثر تواجداً بشكل عام في البلدان الأفريقية، وهذا يفسر أنه في بعض البلدان الأفريقية، يكون عدد السكان البالغين الذين لديهم حساب متنقل أكبر من نسبة البالغين الذين لديهم حسابات تقليدية.

لتقييم تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي نقوم بتحليل نسبة التقدم في اعتماد التكنولوجيا للقيام بالمعاملات المالية وذلك قبل اندلاع أزمة COVID-19 وذلك في الفترة الممتدة من 2014 الى غاية 2017 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 8: التغييرات في مستوى الشمول المالي الشامل لسنة 2017-2014

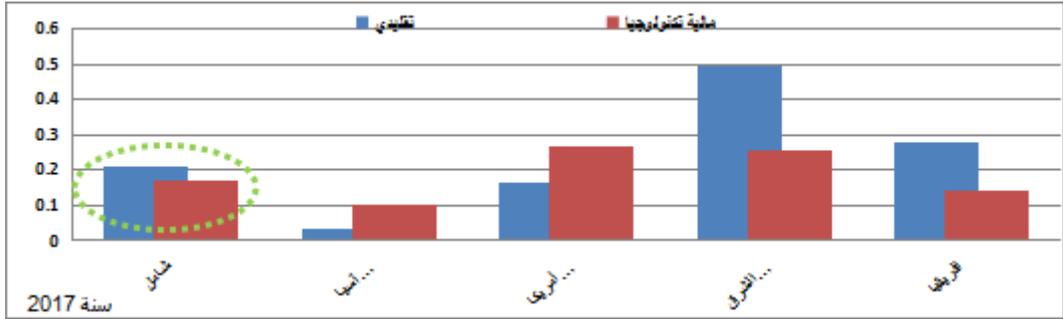
¹ تم اجراء مقابلات مع:
 - Ihsan Ugur Delikanlı عضو مجلس إدارة شركة التكنولوجيا المالية «Fimpe» بتركيا، 2022/08/24 على الساعة 10:00 بتوقيت اسطنبول.
 - Anis kallel مدير شركة التكنولوجيا المالية «Kaoun» بتونس، 2022/05/28 على الساعة 11:20 بتوقيت تونس.
 - Malek Temsah الرئيس التنفيذي لبنك البركة التشاركي «Albaraka Turk» بتركيا، 2022/08/25 على الساعة 11:00 بتوقيت إسطنبول.
 - Mohamed Elhabri مدير فرعي بنك باريس الوطني «BNP paribas» بالجزائر، بتاريخ 2022/05/17 على الساعة 10:45 بتوقيت الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: IMF. <https://www.imf.org/en/Data>

بناء على الشكل أعلاه ازداد الشمول المالي الشامل (الذي يتضمن رقمياً وتقليدياً) في معظم البلدان بين عامي 2014 و2017، حيث شهدت بعض البلدان تقدماً أكبر في الشمول الرقمي مثل بنين، غانا والسنغال، بينما شهدت بلدان أخرى تقدماً أكبر في الشمول التقليدي مثل منغوليا، ناميبيا والبيرو. حلت المدفوعات عبر الهاتف المحمول محل المعاملات النقدية، وهذا دليل على أن التقدم في الشمول المالي مدفوع بالكامل بالتكنولوجيا المالية، حيث تتزامن الزيادة في الشمول المالي الرقمي مع انخفاض في المؤشر التقليدي.

الشكل 9: الشمول المالي التقليدي مقابل الشمول المالي المدفوع بالتكنولوجيا المالية والفجوة بين الجنسين



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Purva, k., Ng, S., Ogawa, S., & Sahay, R. (2021). Measuring Digital Financial Inclusion in Emerging Market and Developing Economies: A New Index. *IMF Working Papers*. <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/WP/2021/English/wpica2021090-print-pdf.ashx>

بناء على الشكل أعلاه تساهم التكنولوجيا المالية في سد الفجوات بين الجنسين في الشمول المالي، مع وجود اختلافات بين المناطق، حيث تميل الفجوات بين الجنسين إلى أن تكون أقل قليلاً بالنسبة للشمول المالي المدفوع بالتكنولوجيا المالية مقارنة بالشمول المالي التقليدي، فهناك تباين بين البلدان، حيث تلعب التكنولوجيا المالية دوراً إيجابياً في سد الفجوات بين الجنسين في الشرق الأوسط والبلدان الإفريقية. على العكس من ذلك، تكون الفجوات أقل فيما يتعلق بالشمول المالي التقليدي في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية. يمكن تفسير التباين عبر البلدان بالعقبات التي لا تستطيع التكنولوجيا المالية معالجتها، مثل المعايير الثقافية أو الاجتماعية، والحواجز في محو الأمية المالية والرقمية.

على المدى الطويل، يمكن لوباء COVID-19 تسريع التقدم في الشمول المالي الرقمي، وتشير الأدلة إلى حدوثه بالفعل، حيث أدى وباء السارس «the SARS epidemic» في عام 2003 إلى تسريع إطلاق الصين للمدفوعات الرقمية والتجارة الإلكترونية (yan & chorzempa, 2020) وبالتالي، يمكن أن نتوقع رؤية شمول مالي رقمي أعلى في جميع أنحاء العالم بعد جائحة COVID-19. في الواقع، هذا يحدث بالفعل في العديد من البلدان، فعلى سبيل المثال زادت المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول بنسبة 450% بين جانفي وأفريل 2020 في رواندا، وتضاعف عدد المستخدمين الذين يرسلون الأموال فعلياً من 0.6 مليون في الأسبوع قبل الإغلاق إلى 1.2 مليون في أسبوع بعد الإغلاق، وإلى 1.8 مليون في الأسبوع الأخير من أفريل، (Isabelle & Bester, 2020) وهذا يعني أن هناك انخفاضاً حاداً في استخدام النقد في دفع السلع والخدمات. وهذا ما أكدته أيضاً البحث الأخير الذي أظهر أن انتشار COVID-19 أدى إلى زيادة ذات دلالة إحصائية في اعتماد التكنولوجيا المالية، والتي تم استبدالها من خلال تنزيلات التطبيقات القائمة على التمويل عبر الهاتف المحمول (Jonathan & Mishra, 2020) ومع ذلك، على المدى القصير، يمكن أن تتسع الفجوة في التقدم في الشمول المالي الرقمي عبر البلدان

وداخلها، حيث يتطلب تطوير البنية التحتية الرقمية موارد ووقتاً، مما يجعل من الصعب على البلدان التي لديها وصول منخفض إلى الشمول المالي الرقمي التوسع بسرعة، نظراً للأولوية التي يحتاجون إليها للإنفاق على الدعم الصحي والاقتصادي، من ناحية أخرى، من المرجح أن تتمكن البلدان التي تتمتع بالفعل بإمكانية وصول عالية إلى الخدمات المالية الرقمية من تسريع اعتمادها أكثر، بسبب الطلب المرتفع المحتمل والتدابير الداعمة ذات الصلة التي تنفذها السلطات.

4. انعكاس نشاط شركات التكنولوجيا المالية على مقدمي الخدمات المالية التقليديين

لا تعد الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية (على سبيل المثال، القروض الصغيرة بمدة قصيرة أو خدمات عبر منصتها الرقمية) خدمات توفرها البنوك التقليدية للعملاء الصغار، بمعنى أدق، تكمل شركات التكنولوجيا المالية مقدمي الخدمات المالية التقليديين الذين يركزون على العملاء الكبار والقروض الأكبر لمدة أطول. ففي الاقتصاديات المتقدمة، على سبيل المثال، يستهدف مقرضو التكنولوجيا المالية المقترضين المحرومين من الخدمات، وبالتالي لا تتنافس شركات التكنولوجيا المالية مع مجموعة واسعة من الخدمات التي تقدمها البنوك، بل تقدم حلولاً تقنية محددة في المجالات المتخصصة.

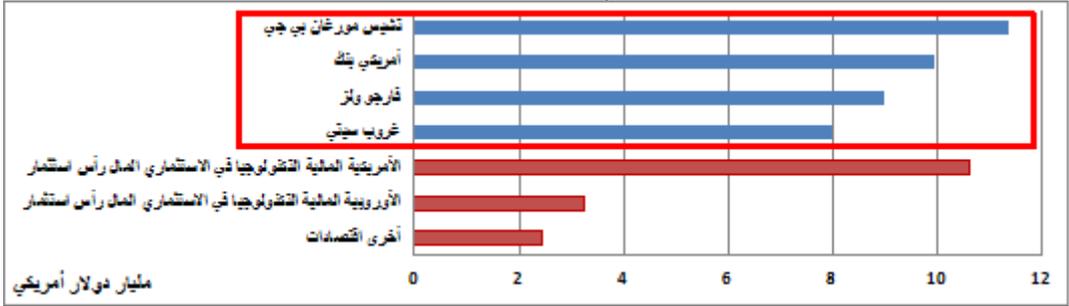
تشير المقابلات مع شركات التكنولوجيا المالية² إلى أنها تتعاون بشكل متزايد مع البنوك وإنشاء مجموعة متنوعة من نماذج الأعمال، حيث تتعاون مع البنوك للاستفادة من خبراتها في الامتثال التنظيمي وتسهيل التوسع، في المقابل، تزود شركات التكنولوجيا المالية البنوك بأحدث المنصات للوصول إلى عملاء جدد. في بعض الحالات، لا سيما في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، يتم تشغيل الائتمان الأصغر الرقمي من قبل شركات التكنولوجيا المالية التي تدير الإقراض نيابة عن البنوك، كما تدعو البنوك الكبرى شركات التكنولوجيا المالية لإنشاء حاضنة داخلية ومختبرات للابتكار(على سبيل المثال:

باركليز). (Belli, 2015)

ومع ذلك، فإن المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية التقليديين وغير التقليديين أخذت في الظهور، فعلى سبيل المثال، تظهر البنوك الرقمية البحتة، وتتنافس بشكل مباشر على عملاء البنوك التقليدية وتجذب عملاء جدد بسبب مزاياها التكنولوجية وخدماتها منخفضة التكلفة. وبالمثل، يتنافس مقرضو التكنولوجيا المالية الآن بشكل مباشر مع مقرضي الأموال غير الرسميين، ومؤسسات التمويل الأصغر والبنوك الصغيرة في كل من الدفع والائتمان.

² شركات التكنولوجيا المالية «Fimble» و«Kaoun»، مرجع سبق ذكره.

الشكل 10: الإنفاق في التكنولوجيا المالية لسنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Henri, A., & Fischer, F. (2020). *the impact of fintech, AI, and crypto on financial services*, palgrave macmillan. https://wbaforum.org/upload/The%20Future%20of%20Finance%20-%20The%20Impact%20of%20FinTech,%20AI,%20and%20Crypto%20on%20Financial%20Services_zsw.pdf

بناء على الشكل أعلاه نلاحظ أن البنوك الكبرى أيضاً بدأت تشعر بالضغط التنافسي وتستجيب بطرق مختلفة، من خلال شراء بعض شركات التكنولوجيا المالية الصغيرة أو يستثمرون في التكنولوجيا المالية، وقد فاقت استثماراتهم المشتركة في 2019 استثمارات أصحاب رؤوس الأموال في شركات التكنولوجيا المالية. ويمكن تعزيز هذا الاتجاه بشكل أكبر مع تبنّيهم إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي لاحتواء جائحة COVID-19 من خلال تسريع التحول نحو خدمات التواصل الرقمية.

5. العوامل التي تساعد وتحد انتشار الشمول المالي الرقمي

تسلط الأدبيات والمقابلات التي أجريناها مع أصحاب المصلحة الضوء على العديد من العوامل التمكينية للشمول المالي، وتشمل: تحديد هوية العملاء، البنية التحتية الرقمية، محو الأمية المالية، بيئة تنظيمية وقانونية داعمة لإحراز تقدم في الشمول المالي الرقمي. تحديد هوية العميل هو الخطوة الأولى لتعزيز الشمول المالي، حيث تتطلب الخدمات المالية تحديداً دقيقاً للعملاء لمنع الأنشطة الاحتيالية، وقد ظهرت العديد من الحلول الإبداعية: ففي بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، غالباً ما تستخدم أرقام الهواتف كمصدر لتحديد الهوية لتقديم الخدمات الأساسية مثل المدفوعات، حيث تقوم البلدان بتطوير قاعدة بيانات مركزية لتحديد العناية الواجبة للعملاء، أما في بعض الاقتصادات المتقدمة، تعمل شركات التكنولوجيا المالية مع السلطات التنظيمية (مثل هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة) لإنشاء "هوية رقمية محمولة" من أجل مساعدة الشركات الصغيرة على التوسع بسرعة، حيث يمكن تخزين هذه الهويات الرقمية في الهواتف الذكية واستخدامها عبر المؤسسات. لكنها تمثل في نفس الوقت إحدى المشكلات التنظيمية والقانونية الرئيسية في العديد من البلدان في تحقيق التوازن بين مشاركة المعلومات وحماية الخصوصية. (AFI, 2018)

أبرزت المقابلات مع شركات التكنولوجيا المالية عائقين رئيسيين: عدم وضوح البيئة التنظيمية ونقص الخبرة التكنولوجية "المبرمجون"، فالتغييرات المتكررة في البيئة التنظيمية كان قيدياً أكثر من كونه خريطة طريق واضحة. ففي بعض البلدان، تم تصميم

تدابير الدعم التنظيمي، التي يتم تنفيذها كاستجابة لصدمة COVID-19، بحيث يتم توجيهها بشكل أساسي من خلال القطاع البنكي، مما قد يزيد من تقاوم هذه القيود. كما أن نقص الخبرة التكنولوجية، يتقل كاهلهم بشكل متزايد، لا سيما في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية. علاوة على ذلك، على الرغم من أن العديد من شركات التكنولوجيا المالية تعتمد على بيانات بديلة لتقييم الجدارة الائتمانية، فقد اعتقدوا أن مكاتب الائتمان يمكن أن تساعد في زيادة تقييماتهم.

كما أشارت شركات التكنولوجيا المالية التي تسعى إلى التوسع عالمياً إلى الافتقار إلى درجات ائتمان عالمية وأطر قانونية لاسترداد القروض باعتبارها عوائق. أشارت شركات التكنولوجيا المالية أيضاً إلى قيود التمويل، خاصة في مجال التوسع، وهي أكثر وضوحاً خلال أزمة COVID-19 فعادة ما يأتي الدعم أو التمويل الأولي من خلال حاضنات الأعمال أو برامج التسريع أو من المستثمرين الملاك والتمويل الجماعي. يتم تمويل بعضها بشكل متزايد من خلال الأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري وصناديق التحوط، بينما يتم بالفعل إدراج عدد قليل من الصناديق الناجحة في البورصات. كما تشير المقابلات مع شركات التكنولوجيا المالية أن قيود التمويل أصبحت حادة بشكل متزايد خلال صدمة COVID-19، خاصة بالنسبة للشركات التي لديها سيولة ضعيفة. شهد نشاط تمويل التكنولوجيا المالية توقف في الربع الأول من عام 2020 عبر عدة مناطق، فعلى سبيل المثال شهدت آسيا انخفاضاً بنسبة 69% في التمويل وانخفاضاً بنسبة 23% في الصفقات على أساس ربع سنوي. (CBInsights, 2020)

غالباً ما تم ذكر الافتقار إلى الثقافة المالية أو عدم الإلمام بالتكنولوجيا الجديدة على أنه قيد على جانب الطلب، مما يحد من وصول الدعم الاقتصادي المرتبط بـ COVID-19 إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً، ومن المثير للاهتمام أن العديد من شركات التكنولوجيا المالية في البلدان النامية قد لاحظوا المستوى المنخفض لمحو الأمية المالية لعملائهم، هذا دفعهم إلى تقديم دروس تعليمية على مواقعها على الويب لتمكين تعلم المفاهيم الأساسية. (John et al., 2022) ومع ذلك، كشفت المقابلات مع شركات التكنولوجيا المالية أن عدم الوصول إلى "الحكومة الإلكترونية" في العديد من البلدان خلال أزمة COVID-19 يثبت أنه عقبة رئيسية للوصول إلى الفئة الأكثر احتياجاً.

توصلت بعض الدراسات أيضاً إلى أن الوصول الأفضل إلى البنية التحتية الرقمية (يقاس بـ عدة مؤشرات أهمها توافر الإنترنت والهواتف المحمولة)، ويرتبط أيضاً بزيادة استخدام المدفوعات الرقمية والائتمان، وبالمثل، فإن زيادة عدد وكلاء الأموال عبر الهاتف المحمول بنفس النسبة سيؤدي أيضاً إلى تحسينات في الشمول المالي الرقمي، صف إلى ذلك كفاءة مقدمي الخدمات التقليدية فهي مهمة أيضاً. أما بالنسبة للجانب الائتماني، فتوفر معلومات المقترض وحماية أعلى للحقوق القانونية تميل إلى دعم ظهور ائتمان التكنولوجية المالية وتطويره. (Peterson, 2018)

وبهذا نستطيع القول أنه يجب أن تعتمد الأولويات في تعزيز الشمول المالي الرقمي على ظروف الدولة، أي بالنسبة للبلدان التي يكون فيها الوصول التقليدي منخفضاً، هناك مجال لتحسين الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية، بغض النظر عن مستوى الاستخدام، على العكس من ذلك، بالنسبة للبلدان التي يكون فيها الاستخدام التقليدي منخفضاً،

فإنّ تعزيز المعرفة المالية على نطاق أوسع والإلمام بالخدمات المالية، أمر ضروري لدعم الشمول المالي، بغض النظر عن إمكانية الوصول.

تؤكد تجربة أزمة فيروس كورونا المستجد COVID-19 على أهمية تعزيز الخدمات الرقمية لمن هم في أمس الحاجة إليها، حيث يجب أن تشمل السياسة المالية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية مثل الوصول إلى الكهرباء، الهاتف المحمول، تغطية الإنترنت، الهوية الرقمية وغيرها. (IMF, 2020) ينبغي استكمال هذه الجهود بتعزيز حماية المستهلك والبيانات، الأمن السيبراني، ومحو الأمية المالية والرقمية.

6. مخاطر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي

بدأ المنظّمون في جميع أنحاء العالم في تقييم المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وصياغة السياسات، ويجب تسريعها أثناء وبعد أزمة COVID-19. فعلى المستوى الدولي، وصل مجلس الاستقرار المالي (FSB) إلى أنّ التكنولوجيا المالية والشركات الكبرى لا تمثل بعد مخاطر نظامية، (FSB, 2017, 2019) في الوقت نفسه، من الجدير بالذكر أنّ الضغط من أجل الشمول المالي دون تنظيم مناسب ساهم في الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

يثير تطوير الإقراض الرقمي بالفعل مخاوف بشأن ممارسات الإقراض الكبيرة في بعض البلدان، والتي يمكن أن تصبح أكثر انتشارًا في أزمة COVID-19 المستمرة، (Zeke, 2020) فعلى سبيل المثال، قد يخضع مقترضو التكنولوجيا المالية غير القادرين على سداد أقساط القروض (بسبب الفقد المفاجئ للدخل) لممارسات تحصيل الديون بطريقة صارمة إضافة إلى ارتفاع رسوم التخلف عن السداد. ففي إندونيسيا، حددت هيئة الخدمات المالية وأغلقت أكثر من 1000 من المقرضين غير القانونيين من نظير إلى نظير (Peer to Peer) مؤخرًا الذين كانوا يقدمون خدمات مالية محظورة أو يعملون بدون ترخيص مناسب، لذلك فإنّ اتباع نهج سليم للسياسات على المستويين العالمي والمحلي أمر بالغ الأهمية. (IMF, 2019a) فهناك حاجة إلى التعاون العالمي للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالظهور المحتمل للاحتكارات العالمية مثل شركات التكنولوجيا الكبرى، والمراجعة التنظيمية (التلاعب بالنظام)، الأنشطة العابرة للحدود، الأمن السيبراني وغسيل الأموال. (IMF, 2018, 2019b)

على المستوى المحلي، فإنّ القائمة طويلة أيضًا: فهي تشمل بيانات الحماية، منع المخاطر الإلكترونية، تسهيل البنية التحتية الرقمية، تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية، تحديث أنظمة الدفع وتسوية الأوراق المالية، ضمان التوحيد وقابلية التشغيل البيئي، وتطوير حماية فعالة للمستخدم والتخطيط للطوارئ. (FCA, 2018)

يتطلب جني فوائد التكنولوجيا المالية حدًا أدنى من الاستثمار، وقد يجد أولئك الذين لا يملكون الوسائل المالية أنفسهم مستبعدين ماليًا، حيث يشمل الاستثمار هنا "رأس المال التكنولوجي" مثل الهواتف المحمولة والوصول إلى الإنترنت، بالإضافة إلى رأس المال البشري المطلوب لاستخدام الخدمات المالية الرقمية، فمع تطور التكنولوجيا المالية لتصبح أكثر تعقيدًا، فإنّ الوصول غير المتكافئ إلى البنية التحتية المادية المطلوبة أو رأس المال البشري غير الكافي، يمكن أن يخلق مصدرًا جديدًا للإقصاء المالي، لاسيما بين النساء،

الفقراء وكبار السن، في كل من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية والاقتصادات المتقدمة. (Twenty, 2019) تسببت صدمة COVID-19 في تحول قوي نحو الخدمات المالية الرقمية، وهو اتجاه يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الإقصاء المالي لتلك المجموعات التي تُركت وراء الركب. علاوة على ذلك، يخلق الائتمان الرقمي مخاطر للأشخاص الذين لديهم معرفة مالية محدودة. (Michelle et al., 2018)

يمكن أن يصبح استخدام تحليلات البيانات الضخمة مصدرًا للاستبعاد المالي إذا كان إدخال البيانات الأولي متحيزًا، أو إذا تمت معايرة الخوارزميات بشكل غير كامل، فيمكن أن يتيح استخدام شركات التكنولوجيا المالية للبيانات الضخمة والخوارزميات لتكوين ملف تعريف للمستهلكين، الوصول إلى العملاء الذين كانوا مستبعدين من القطاع المالي التقليدي بسبب عدم وجود سجل ائتماني. (Majid, 2019) ولكن هناك مخاوف من أن قد يرسخ أيضًا التحيزات الموجودة في البيانات التاريخية، وهذا بدوره يمكن أن يديم المعاملة غير العادلة والاستبعاد لبعض فئات المستهلكين، فقد تمت دراسة المشكلة في حالة الإقراض الرقمي في الولايات المتحدة، حيث تم تحديد المعاملة المتباينة وانتهاكات الإقراض العادلة على أساس خصائص العملاء على أنها خطر. (FinRegLab, 2019; Julapa & Lemieux, 2017)

يعزز معيار مجموعة العمل المالي (FATF) بشأن غسل الأموال نهجًا قائمًا على المخاطر يشجع البلدان على تصميم تدابير تلبية الهدف الوطني للشمول المالي دون المساس بالتدابير الموجودة لمكافحة غسل الأموال. ومع ذلك، فإن التنفيذ غير المناسب أو غير متناسب للنهج القائم على المخاطر لغسل الأموال، من خلال استخدام تحليلات البيانات الضخمة، قد يؤدي إلى تفاقم الاستبعاد المالي (على سبيل المثال: الاستبعاد الشامل لفئات العملاء المرتبطة بمخاطر أعلى لتمويل الإرهاب). (FATF, 2017)

7. خاتمة

تعتبر الخدمات المالية الرقمية أسرع وأكثر كفاءة وأرخص عادةً من الخدمات المالية التقليدية، وبالتالي فهي تصل بشكل متزايد إلى الأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs). خلال الأزمة الصحية لـ COVID-19، يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تتيح المعاملات غير التلامسية وغير النقدية، ففي حالة تقدم الشمول المالي الرقمي، فإنّها تساعد في تسهيل النشر الفعال والسريع لتدابير الدعم الحكومية، بما في ذلك الأفراد والشركات المتضررة من الوباء.

من خلال مقابلاتنا مع أصحاب المصلحة، تحصلنا على رؤى حول إمكانات التكنولوجيا المالية في الشمول المالي، المشهد التنافسي، العوائق، دور التنظيم والمخاطر، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج:

- يزيد التمويل الرقمي من الشمول المالي، ويكمل التمويل التقليدي: ففي حين أنّ الخدمات المالية الرقمية لا تزال صغيرة مقارنة بالخدمات التقليدية، إلا أنّها تنمو بسرعة متفاوتة عبر المناطق والبلدان. ففي جميع البلدان التي شملها تحليلنا، زاد الشمول المالي الرقمي، حتى عندما كان الشمول المالي التقليدي يتوقف أو يتراجع، حيث تطور الشمول المالي الرقمي من "الإففاق" إلى "الإقراض"، وبالتالي فإنّه يميل إلى سد الفجوة الموجودة بينهما بفعل أن تقديم الخدمات المالية التقليدية يكون أقل اعتماداً.
- تعمل التكنولوجيا المالية على سد الفجوات بين الجنسين، ولكن يجب إيلاء اهتمام خاص لضمان عدم تخلف النساء عن الركب خلال أزمة COVID-19، حيث لاحظ أصحاب المصلحة أنّ العديد من الحواجز التي تحول دون الشمول المالي الرقمي، مثل الوصول إلى الموارد (الهاتف المحمول والإنترنت)، الأعراف الثقافية أو الاجتماعية، محو الأمية الرقمية والمالية والتي قد تكون أعلى بالنسبة للنساء.
- يؤكد تحليلنا للبيانات وكذلك المقابلات التي أجريناها أنّ تقديم الخدمات المالية الرقمية يتطور مع نماذج مختلفة من التفاعل بين شاغلي الوظائف والمُعطلين، فغالبًا ما تتنافس شركات التكنولوجيا المالية التي غالبًا ما تكون مصدر الابتكار مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى القائمة، مع استجابة الأخيرة من خلال الاستثمار بكثافة في التكنولوجيا المالية، لكن سيكون هناك تعاونًا واسع النطاق قائمًا على أوجه التكامل.
- أزمة COVID-19 هي الاختبار الأول لمرونة شركات التكنولوجيا المالية، ويمكن أن يتغير المشهد التنافسي بشكل دائم أثناء الانتعاش. إنّ تشديد شروط التمويل والانخفاض الحاد في المعاملات بسبب ضعف الطلب يضر بالفعل بشركات التكنولوجيا المالية بشدة، لا سيما الشركات الأصغر. يمكن أن يؤدي الاندماج على نطاق واسع في صناعة التكنولوجيا المالية وتقليص النفقات من قبل الشركات الأصغر إلى تركيز أكبر في القطاع وتقليل الوصول المالي للعملاء الصغار.
- قد يكون الشمول المالي نفسه في خطر، مدفوعًا بعدم المساواة في الوصول إلى البنية التحتية الرقمية والتحديات المحتملة التي تضخمها مصادر البيانات الجديدة وتحليلات البيانات، فقد يؤدي عدم الوصول إلى الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر أو الإنترنت إلى أشكال جديدة من الاستبعاد، والتي يمكن أن تتفاقم مع تسارع التحول إلى الخدمات المالية الرقمية أثناء وبعد COVID-19.

- خلال أزمة COVID-19، ثبت أن الوصول إلى الأنظمة الإلكترونية الحكومية المتكاملة جيداً مع منصات الخدمات المالية الرقمية (مثل شركات التكنولوجيا المالية، شركات الأموال عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية الرقمية) أمر بالغ الأهمية في توفير دعم سياسي واسع النطاق وبدون اتصال مادي. فإذا لم يكن من السهل الوصول إليها أو لم تكن متكاملة بشكل جيد، فإنَّ إعلانات الدعم المالي بغض النظر عن حجمها ستقتل في الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً. وبالتالي، يجب أن تسير الاستجابة المالية جنباً إلى جنب مع الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، والأهم من ذلك تعزيز محو الأمية الرقمية والمالية لضمان قدر أكبر من الشمول الرقمي.
- قد يؤدي تسريع نمو الخدمات المالية الرقمية أيضاً إلى مخاطر الاستقرار المالي إذا لم يواكب تنظيمها وإشرافها. فمخاطر الأمن السيبراني أو ممارسات الإقراض غير المناسبة من قبل المؤسسات غير الخاضعة للتنظيم يمكن أن تعرض الثقة للخطر، حيث سيحتاج صانعو السياسة أيضاً إلى التفكير في مناهج جديدة لضمان الإشراف والتنظيم عالي الجودة، ودعم الاستخدام الآمن للتقنيات المبتكرة، مع ضمان بقاء التنظيم متناسباً مع المخاطر.
- بناءً على النتائج والاستنتاجات الواردة في هذه الدراسة، تم تقديم التوصيات التالية:
 - ضرورة تكييف الأساليب التنظيمية التي تحقق التوازن الصحيح بين تمكين الابتكار المالي والتصدي للتحديات والمخاطر التي تواجه النزاهة المالية وحماية المستهلك والاستقرار المالي.
 - أصبح من الضروري إبرام اتفاقيات دولية لمعالجة خصوصية البيانات، الأمن السيبراني، العملات الرقمية عبر الحدود، تحديد الهوية الرقمية وتنظيم شركات التكنولوجيا الكبرى لضمان أن يظل مشهد التكنولوجيا المالية قادراً على المنافسة بدرجة كافية في حقبة ما بعد COVID-19، كون أنها توفر القدرة على تنفيذ الإجراءات العابرة بأمان وبتكلفة زهيدة. لكن من المهم تجنب سوء الاستخدام، مثل غسل الأموال.
 - هناك حاجة أيضاً إلى اتفاقيات دولية تتعلق بقوانين مكافحة الاحتكار لضمان المنافسة الكافية في قطاع التكنولوجيا المالية وقطاع الخدمات المالية بشكل عام.
 - يجب على السلطات اتخاذ تدابير لزيادة محو الأمية المالية والرقمية، بما في ذلك من خلال خلق حوافز لمقدمي الخدمات الرقمية الخاصة لتثقيف العملاء.
 - التفكير في مناهج جديدة لضمان الإشراف والتنظيم عالي الجودة، ودعم الاستخدام الآمن للتقنيات المبتكرة، مع ضمان بقاء التنظيم متناسباً مع المخاطر، من خلال تكييف الأساليب التنظيمية التي تحقق التوازن الصحيح بين تمكين الابتكار المالي والتصدي للتحديات والمخاطر التي تواجه النزاهة المالية، حماية المستهلك والاستقرار المالي.
 - تسهيل التدابير المالية التي يتم الحصول عليها، لئتم نشرها بكفاءة وبسرعة على المستفيدين، حتى غير المتعاملين مع البنوك، بتقليل أو إلغاء الحاجة إلى التفاعلات المادية والحاجة إلى النقد.
 - تشجيع السلطات الضريبية على استخدام المنصات عبر الإنترنت لتقديم الإقرارات الضريبية، وإجراء التحويلات عبر الهاتف المحمول، بالإضافة إلى توسيع نطاق الحكومة الإلكترونية عبر شركات التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية.

8. قائمة المراجع

- AFI. (2018). *fintech for financial inclusion: a framework for digital financial transformation* (intergovernmental groupe of twenty four, Issue. https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/publications/2018-09/AFI_FinTech_Special%20Report_AW_digital.pdf
- Amidžić, G., Massara, A., & Mialou, A. (2014). Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A New Composite Index *IMF working paper*. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp1436.pdf>
- bank, w. (2020). *Key Considerations and policy options for emergency social assistance payments* (International Bank for Reconstruction and Development, Issue. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/485391596485076174-0090022020/original/WBG2PxKeyConsiderationsandPolicyOptionsforEmergencySocialAssistancePayments.pdf>
- Belli, M. (2015). *Developing a FinTech Ecosystem in Istanbul* (Banking and Fintech, Issue. <https://bkm.com.tr/wp-content/uploads/2016/02/Banking-and-FinTech.pdf>
- Cámara, N., & Tuesta, D. (2017). *Measuring financial inclusion: a multidimensional index* (Bank of Morocco – CEMLA – IFC Satellite Seminar at the ISI World Statistics Congress on Financial Inclusion, Issue. <https://www.bis.org/ifc/publ/ifcb47p.pdf>
- CBinsights. (2020). The State Of Fintech Q1'20 Report: Investment & Sector Trends To Watch. <https://www.cbinsights.com/research/report/fintech-trends-q1-2020/>
- Demirguc-Kunt, A., & Klapper, L. (2012). *Measuring Financial Inclusion* (World Bank Policy Research, Issue. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/6042/WPS6025.pdf?sequence=1&isAllowed=y>
- Elena, L., & Yang, Y. (2018). *Financial Inclusion in Asia-Pacific* (International Monetary Fund, Issue. <https://www.sipotra.it/wp-content/uploads/2019/03/Financial-Inclusion-in-Asia-Pacific.pdf>
- Era, D.-N., Deng, Y., Ivanova, A., Karpowicz, I., Unsal, F., VanLeemput, E., & Wong, a. J. (2015). *Financial Inclusion: Zooming in on Latin America* (IMF Working Papers, Issue. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp15206.pdf>
- Era, D.-N., Ji, Y., Townsend, R. M., & Unsal, D. F. (2015). *Distinguishing Constraints on Financial Inclusion and Their Impact on GDP, TFP, and Inequality* (National Bureau of Economic Research, Issue. https://www.nber.org/system/files/working_papers/w20821/revisions/w20821.rev1.pdf
- FATF. (2017). *Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion* (With a Supplement on Customer Due Diligence, Issue. <https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/content/images/Updated-2017-FATF-2013-Guidance.pdf>
- FCA. (2018). *Cyber and Technology Resilience: Themes from Cross-Sector Survey 2017–2018* (Financial Conduct Authority Issue. <https://www.fca.org.uk/publication/research/technology-cyber-resilience-questionnaire-cross-sector-report.pdf>
- FinRegLab. (2019). *The Use of Cash-Flow Data in Underwriting Credit* (Empirical Research Findings, Issue. https://finreglab.org/wp-content/uploads/2019/07/FRL_Research-Report_Final.pdf

- FSB. (2017). *Financial Stability Implications from FinTech* (Supervisory and Regulatory Issues that Merit Authorities' Attention, Issue. <https://www.fsb.org/wp-content/uploads/R270617.pdf>)
- FSB. (2019). *FinTech and Market Structure in Financial Services: Market Developments and Potential Financial Stability Implications*. <https://www.fsb.org/wp-content/uploads/P140219.pdf>
- GSMA. (2016). *Driving a Price Revolution: Mobile Money in International Remittances* (GSMA HEAD OFFICE, Issue. https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2016/10/2016_GSMA_Driving-a-price-revolution-Mobile-money-in-international-remittances.pdf)
- IMF. (2018). *Kenya's Success in Boosting Financial Inclusion* (International Monetary Fund, Issue. <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2018/cr18296.ashx>)
- IMF. (2019a). *Fintech: the experience so far* (word bank, Issue. <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2019/PPEA201.9024ashx>)
- IMF. (2019b). *Review of the Funds' Strategy on Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism* (International Monetary Fund, Issue. <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2019/pp101718-2018-review-of-the-funds-aml-cft-strategy.ashx>)
- IMF. (2020). *Digitization in Sub-Saharan Africa* (Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa, Issue. www.imf.org/~media/Files/Publications/REO/AFR/2020/April/English/ch3.ashx?la=en)
- Isabelle, C., & Bester, H. (2020). *When digital payment goes viral: lessons from COVID-19's impact on mobile money in Rwanda*. Cenfri. <https://cenfri.org/articles/covid-19s-impact-on-mobile-money-in-rwanda/>
- John, B., Villafuerte, J., & Zhang, B. (2022). *FINTECH AND COVID-19 Impacts: Challenges, and Policy Priorities for Asia*. <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/813211/fintech-and-covid-19-web.pdf>
- Jonathan, F., & Mishra, M. (2020). *The Global Impact of COVID-19 on Fintech Adoption*. *Swiss Finance Institute*, 20-38. <https://www.zora.uzh.ch/id/eprint/187776/1/SSRN-id3588453.pdf>
- Julapa, J., & Lemieux, C. (2017). *Fintech Lending: Financial Inclusion, Risk Pricing, and Alternative Information*. *FRB of Philadelphia Working Paper* <https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/fedpwp17-17.pdf?abstractid=3&005260mirid=1>
- Majid, B. (2019). *FinTech in Financial Inclusion: Machine Learning Applications in Assessing Credit Risk* (International Monetary Fund, Issue. <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/WP/2019/WPIEA2019109.ashx>)
- Michelle, K., Totolo, E & Soursourian, M. (2018). *A Digital Credit Revolution Insights from Borrowers in Kenya and Tanzania* (CGAP Working Paper, Issue. <https://www.cgap.org/sites/default/files/publications/Working-Paper-A-Digital-Credit-Revolution-Oct-2018.pdf>)
- patrick, h. (2008). *Cross-Country Variation in Household Access to Financial Services*. *Banking and Finance* 32(11), 2493-2500. <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0378426608000976>
- Peterson, O. (2018). *Impact of digital finance on financial inclusion and stability*. *Borsa istanbul review* 18(4), 329-340. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2214845017301503>

- Ratna, S., Čihák, M., N'Diaye, P., Adolfo Barajas, Kyobe, S. M. A., Yen Nian Mooi, & Yousefi, a. S. R. (2015). *Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?*
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1517.pdf>
- Richard, D., Lund, S., Woetzel, J., & Mutafchieva, M. (2015). *Debt and (not much) deleveraging*, (Mckinsey global institute Issue).
https://www.mckinsey.com/~media/mckinsey/featured_insights/employment_and_growth/debt_and_not_much_deleveraging/mgi_debt_and_not_much_deleveragingfullreportfebruary2015.pdf
- Stefan, N., & Okiro, S. (2020). *Accélérer l'inclusion financière numérique en Afrique* (Facilité pour l'inclusion financière numérique en Afrique (ADFI), Issue).
https://www.adfi.org/sites/default/files/2021-10/ADFI_2019-2020AR_FRENCH.pdf
- stijn, C., Frost, J., Turner, G., & Zhu, F. (2018). Fintech credit markets around the world: size, drivers and policy issues. *BIS Quarterly Review*.
https://www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt1809e.pdf
- Thorsten, B., Demirgüç-Kunt, A., & Peria, M. S. M. (2007). Reaching Out: Access to and Use of Banking Service across Countries. *Financial Economics* 85(1).
<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0304405X07000542>
- Tilman, E., Lochan, R., Sinha, S., Tahilyani, N., & Zainulbhai, A. (2010). *Inclusive growth and financial security The benefits of e-payments to Indian society* (Mckinesy and company, Issue). <http://ccrmr.org/wp-content/uploads/2015/05/McKinsey-2010-inclusive-growth-report.pdf>
- Twenty, G. o. (2019). *G20 Fukuoka Policy Priorities on Aging and Financial Inclusion*.
<https://www.oecd.org/g20/summits/osaka/G20-Fukuoka-Policy-Priorities-on-Aging.pdf>
- yan, x., & chorzempa, m. (2020). *How digital payments can help countries cope with COVID-19*. <https://www.weforum.org/agenda/2020/05/digital-payments-cash-and-covid-19-pandemics/>
- Zeke, F. (2020). *From Micro-Credit to Major Debt*.
<https://www.magzter.com/stories/Business/Bloomberg-Businessweek/From-Micro-Credit-To-Major-Debt>

